

هل تغادر فرنسا الساحل الأفريقي على الطريقة الأميركية في أفغانستان

باريس - مع قرار فرنسا إنهاء عملية برخان العسكرية في منطقة الساحل الأفريقي وإلقاء الحمل على تحالف غربي تقوده الولايات المتحدة، تتصاعد حدة العمليات المسلحة في المنطقة بشكل مشابه لما يجري في أفغانستان.

ورغم أن قرار إنهاء عملية برخان اتخذ نهاية 2020، بعد ثماني سنوات من القتال ضد تنظيمي القاعدة والمنطقة بشكل مشابه لما يجري في أفغانستان.

ويعتقد أن قرار إنهاء عملية برخان اتخذ نهاية 2020، بعد ثماني سنوات من القتال ضد تنظيمي القاعدة والمنطقة بشكل مشابه لما يجري في أفغانستان.

واشنطن لا تبدو متحمسة كثيرا لقيادة عملية عسكرية في الساحل، أما الدول الأوروبية فلا يزال تدخلها العسكري محدودا

وبعدما أطلقت باريس عملية سرفال في 2013، لوقف زحف المتمردين الطوارق والجماعات المتشددة القريبة من تنظيم القاعدة في شمال مالي، شكلت عملية برخان لتمتد إلى كامل دول الساحل الأفريقي الخمس (مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا).

وإن وجهت برخان وقوات دول الساحل الخمس ضربات قوية للتنظيمات المسلحة في المنطقة، إلا أن حمل عبء أكبر في المنطقة، مع إبقاء باريس لقواعد عسكرية في كل من تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو. وتحشد فرنسا نحو 5100 عنصر من قوات برخان في المنطقة، بينما تشكل الولايات المتحدة القوة الأجنبية الثانية في المنطقة بنحو 1100 عنصر، لكن دورها يقتصر على التدريب وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباري. وفي يوليو 2020، أطلقت وزارة الدفاع الفرنسية عملية "تاكوسا" العسكرية، التي تضم المئات من القوات الخاصة لعدة دول أوروبية بالإضافة إلى الجيش الفرنسي، والتي من المتوقع أن تخفف برخان. وهذا يعني أن فرنسا ستبقى حاضرة في

جبهة تيغراي تفرمل التحالف الصاعد بين أديس أبابا وأسمرة

مجلس الأمن الدولي يعقد جلسة طارئة بشأن الحرب في تيغراي



القوات الإثيوبية والإريتريّة تتراجع

لعبت دورا محوريا في حرب تيغراي لن تقف صامته. ولم تستبعد الطيب أن تكون تأثيرات الضغوط الدولية التي تلاحق أبي أحمد كبيرة بما يدفعه لأن يأخذ خطوة إلى الوراء ويفسح المجال للمفاوضات مع جبهة تحرير تيغراي ما يسمح له بالحفاظ على بعض المكاسب وتجنب مزيد من الخسائر.

وحال تمكن المجتمع الدولي من ممارسة ضغوط عملية لسحب القوات الإريتريّة من الأراضي الإثيوبية سوف تحدث تغييرات نوعية في المعادلة الراهنة تميل إلى صالح جبهة تحرير تيغراي على حساب أفورقي.

وأكدت الخبيرة في الشؤون الإفريقية أماني الطويل، أن التحالف بين إثيوبيا وإريتريا يواجه تعقيدات، وتشير المعلومات إلى إقدام الطرفين على تبادل السيطرة على بعض الأراضي، وأن أفورقي تمكن من السيطرة على مدينتي الذي دارت حوله حرب ضارية بين البلدين في تسعينات القرن الماضي، بينما نشر أبي أحمد قوات في منطقة جيزرة الإريتريّة أملا في إقامة قاعدة عسكرية بحرية هناك.

وأضافت الطويل لـ "العرب" أن تفكير التحالف يأتي إذا اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا بتوقيع عقوبات على القوى المتورطة في انتهاكات ضد المدنيين في تيغراي، لأن كل طرف يحاول إلصاق التهمة بالآخر.

إثيوبيا الحفاظ عليه إلى إطار دولي واسع قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وقرارات قاسية ضد الحكومة المركزية والنظام الإريتري الذي يعد أبرز الداعمين لحرب تيغراي.



وأكدت واشنطن تنويرا سابقا في مجلس الأمن حملت فيه قوات إريتريا مسؤولية ارتكاب انتهاكات في تيغراي، كوسيلة ضغط لإخضاع الأطراف المختلفة لمفاوضات سياسية يصعب التنبؤ بنتيجتها حاليا.

وطالبت منظمات دولية والإدارة المؤقتة للإقليم بوقف إطلاق النار لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى سكانه، غير أن الحكومة الاتحادية رفضت الانصياع لذلك استنادا إلى مزاعمها بأنها قضت تماما على قوات جبهة تحرير تيغراي.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي السيطرة على عاصمة الإقليم ميكيلي وطرد القوات الإثيوبية والإريتريّة منه، أعلنت الحكومة الاتحادية وقفا لإطلاق النار للإيحاء بأنها استجابت لنداءات المجتمع الدولي.

عززت جبهة تحرير تيغراي مكاسبها السابقة على الأرض في إقليم تيغراي الشمالي بدخولها الثلاثاء بلدة شير المهمة، في حين انسحب الجيش الإثيوبي والقوات الإريتريّة المتحالفة معه. وتقوض سيطرة قوات تيغراي على العاصمة ميكيلي أجنحة التحالف بين أديس أبابا وأسمرة.

أديس أبابا - قلب دخول الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي العاصمة ميكيلي الكثير من توازنات الحرب التي يخوضها رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بالتعاون مع الرئيس الإريتري أسياح أفورقي، ووضع التطور المفاجئ مصير الرجلين على المحك، وبدأت الخطوة أول محاولة جادة لفرملة التحالف بينهما.

وأعلنت جبهة تيغراي الاثنين طرد قوات الحكومة الفيدرالية والقوات الإريتريّة الحليفة لها من الإقليم بعد نحو ثمانية أشهر من معارك ارتفع فيها صوت المجتمع الدولي اعتراضا على الانتهاكات الواسعة التي ارتكبت.

وكتشفت تقارير دولية عن مخاوف من تصاعد التحالف العسكري بين أبي أحمد وأفورقي، فكل منهما أهداف إقليمية يمكن أن تزيد من سخونة في منطقة القرن الأفريقي، وقد تنتهي بصدام بينهما بسبب تعارض المصالح والمصالح والأطماع.

وبات النظام الإريتري منبوذا من جهات دولية عديدة عقب ارتكابه انتهاكات كبيرة ضد المواطنين وتقييد حركة المعارضة في الداخل، ما فرض عليه عزلة دولية، حتى وجد في حرب تيغراي وتطويع التحالف مع أبي أحمد بعد توقيع اتفاقية سلام بينهما مديلا لاستعادة البريق الإقليمي عندما كان الرجل القوي في المنطقة.

وتعرض أبي أحمد إلى انتقادات حادة جراء العلاقة الوثيقة مع أفورقي، والتي أخرجته من زمرة القيادات الديمقراطية الواعدة والساعية للهدوء والمطالبة بسحب جائزة نوبل للسلام منه إلى مجرم حرب يشرف على مجازر بشعة في تيغراي.

وطالبت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتنين عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بشأن إقليم تيغراي يعززم أن تنتقد الجمعة، وهو ما يخرج الأزمنة من إطارها المحلي الذي حاولت

الاتحاد الأوروبي ينشئ

وكالة جديدة تهتم باللجوء

بروكسل - مهد المفاوضات في البرلمان الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الثلاثاء الطريق لإنشاء وكالة لجوء جديدة تابعة للاتحاد الأوروبي، حيث أبرموا اتفاقا يعمل على تحديث المكتب الأوروبي لدعم اللجوء القائم حاليا.

وتم إنشاء المكتب الأوروبي لدعم اللجوء في عام 2011 ويهدف إلى تنسيق التعاون بين دول الاتحاد في مسائل اللجوء.

ويعنى الاتفاق على تحويل المكتب إلى وكالة مستقلة، مما يعزز موارده المالية وعدد موظفيه.

الاتحاد الأوروبي يأمل أن تزداد كفاءة نظام اللجوء مع تحديث المكتب الأوروبي لدعم اللجوء ليصبح وكالة

وتقدمت الاختلافات في القوانين وإمكان تقديم المرفوضين طلبات لجوء في بلد آخر بعض المهاجرين إلى التنقل داخل الاتحاد الأوروبي.

ومؤخرا اعتمدت المفوضية الأوروبية "ميثاقا جديدا للهجرة واللجوء" كان منطلقا بشكل ملح وأرجى الإعلان عنه أكثر من مرة. ويهدف هذا التعديل المنجز للجدل إلى وضع "آلية تضامن إلزامية" بين الدول الأوروبية في حال وجود عدد كبير من المهاجرين، وإرسال من رفضت طلبات لجوئهم إلى بلدانهم الأصلية.

ويعنى الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء على وجوب مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لا تريد استقبال مهاجرين في عملية إعادة طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم من دول أوروبية أخرى إلى بلدانهم الأصلية.

حملات القمع تزيد من حدة التوتر بين تركيا والاتحاد الأوروبي الذي يشعر بقلق متزايد من سياسات أردوغان

ويسيطر الخوف في تركيا مع تصاعد النزعة السلطوية لأردوغان الذي لم يستهدف فقط المؤسسة العسكرية وإنما كذلك الطبقة السياسية والأحزاب المعارضة.

وتعرض الرئيس التركي لتهجمات بالذكاتورية والاستبداد من قبل مسؤولين أوروبيين على غرار رئيس الوزراء الإيطالي ماركو دراغي وزير خارجية لوكسمبورغ جان اسلون، لكنه يعتبر كل تلك الانتقادات ومحاولات لضرب جهود البلاد نحو البناء والتقدم.

محكمة أوروبية تدين تركيا لاحتجازها قاضيا

15 يوليو 2016. وفي 16 يوليو 2016، اعتقل القاضي في المحكمة الدستورية التركية منذ العام 2011 إردال ترجان "المجرد الاشتباه بانتماؤه إلى منظمة مسلحة" وهي منظمة الداعية الإسلامي فتح الله غولن الذي تعتبره إنقرة الراس المذبز لمحاولة الانقلاب. وبقي في الحجز المؤقت حتى إدانته بالسجن عشر سنوات عام 2019. وتقدم القاضي السابق الذي لا يزال حاليا في الحبس الاحتياطي، بطعن في هذه العقوبة لكن لم يُبت فيه بعد.

واعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن "احتجاز ترجان لم يجر وفق الإجراءات القانونية"، مشيرة إلى "غياب

ستراسبورغ (فرنسا) - دانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الثلاثاء مرة جديدة تركيا لاحتجازها قاضيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، فيما يواجه النظام التركي بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان باستمرار انتقادات غربية بسبب تدهور سيادة القانون. واعتبر بالإجماع القضاة السبعة في محكمة المجلس الأوروبي ومقرها ستراسبورغ، أن إنقرة انتهكت بنودا عدة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عبر وضعها في الحبس الاحتياطي قاضيا سابقا في المحكمة الدستورية وتفتيش منزله عدة الانقلاب الفاشل في



لا تجاوب تركيا مع الإدانات الأوروبية